عبر الدولية الاشتراكية، أو عبر العلاقات الثنائية المميزة. ولعل من المفيد التذكير بأن العدوان الثلاثي، عام ١٩٥٦، على مصر، تم أثناء حكم الاشتراكيين في فرنسا وحكم حزب العمل في اسرائيل.

وبالاضافة إلى هذا، لم يخف الحزب الاشتراكي موقفه المؤيد لنظام السادات في مصر، وذلك انطلاقاً من إدانته وعدائه للأنظمة «الشمولية»، وقد أدى به هذا الموقف إلى حدّ وصف الرئيس الراحل عبدالناصر بـ «الفاشية»، ومن الموقف الاشتراكي الديمقراطي الغربي عموماً الذي يحدد تقاربه مع أنظمة العالم الثالث عبر معايير «التعددية» الحزبية و«احترام حقوق الانسان».

هذا الإرث السياسي – الفكري، ربما كان وراء تخلف الحزب الاشتراكي الفرنسي، حتى عن الأحزاب المماثلة الأخرى في أوروبا الغربية، في تبني موقف أكثر موضوعية تجاه القضية الفلسطينية والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. بيد أن موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي لا يستند إلى تأييد صنفة كامب ديفيد بحذافيرها. انه ينطلق من وجود «شعبين» لكل منهما الحق في السيادة وإقامة دولة وطنية. وهو يرى أن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته يجب ألا يكون «على حساب أمن اسرائيل وسلامتها»، كما انه يصر على قيام «المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين». ولعل الموقف الايجابي الوحيد هو الاعتراف الضمني، من جانب الاشتراكيين الفرنسيين، بأن م.ت.ف. تمثل الشعب الفلسطيني، من دون أن يترتب على ذلك اقرار، من جانب الحزب الاشتراكي الفرنسي، لكافة ممارسات م.ت.ف.!

على صعيد الوقائع، ثمة ما يعدل الكثير من هذه الصورة المظلمة. فبعد هذا وذاك كله، ليس عالم الثمانينات مثل عالم الخمسينات، حتى وإن كان الوزير ميتران في الخمسينات هو نفسه رئيس الثمانينات.

هناك، أولاً، الوقائع المتعلقة بتحمل الحزب مسؤولية قيادة سلطة الدولة؛ الأمر الذي يجبر الرئيس على التعامل مع دول لا مع أحزاب، ومع سياسات حكومية لا مع برامج حزبية، ومع علاقات متشكلة منذ فترة بين فرنسا وبلدان أخرى يحتاج تعديلها إلى تغييرات في وجهة العلاقات الاقتصادية لفرنسا.

وهناك، ثانياً، واقع الحزب الاشتراكي الفرنسي نفسه الذي لم يعد حزب غي مولليه ومنديس فرانس وبرامج الاشتراكية الديمقراطية لعقد الخمسينات المتميزة بمعاداة الحركات التحررية وبالانضواء وراء المظلة الاستعمارية. ففي الحزب الاشتراكي الفرنسي تيارات شابة ذات أصول يسارية (وبعضها من أصول يسارية متطرفة). كما أن ميتران الصاعد إلى الرئاسة سيجابه جناحاً يمينياً كاد يهدد ترشيحه للرئاسة من داخل حزبه ويتمثل بجناح روكار. وهذا ما يعزز توجه ميتران لتمييز نفسه عن هذا الجناح اليميني الداعي إلى سياسة شبه متطابقة مع المواقف الاميركية عالمياً.

ولعل الأمر الأكثر أهمية من ذلك كله، هو أن فرنسا، منذ عهد ديغول، لم تعرف حكم حزب واحد يتمتع بالأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل حكومة بمفرده. وهذا يعني، عملياً، اضطرار الحزب الاشتراكي للجوء إلى صيغة من صيغ التحالف مع الحزب الشيوعي بما يضمن مشاركة الأخير في الحكومة؛ الأمر الذي سيدخل تعديلاً مهماً، وإن كان من الصعب التكهن بمداه، في توجه السياسة الفرنسية.

ففي تصريح ذي مغزى، أعلن السيد ميتران، فور انتخابه، أنه «مدين للقوى التي دعمت ترشيحه». ويفسر المراقبون ذلك اشعاراً للديغوليين بعدم امكانية قيام تحالف بينهم وبين الحزب الاشتراكي في ظل السلطة الجديدة.

ولم يفت هذا التصريح من دون رد. فقد أعلن السيد جاك شيراك، زعيم حزب «التجمع من أجل الجمهورية» الديغولي، ان معركته القادمة ستتركز على الانتخابات البرلمانية لضمان الدفاع عن «أسس الجمهورية الخامسة الديغولية». وهذا يعني بالطبع، ان الفرصة الوحيدة للاشتراكيين، الآن، هي إعادة صياغة التحالف مع الشيوعيين.